محسن الصويب
أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
مـــراكـــش

الشرح العملي
للتنظيم القضائي المغربي

- ✔ مبادئ التنظيم القضائي
- ✔ غرف قضاء القرب
- ✔ المحاكم الابتدائية
- ✔ المحاكم الابتدائية التجارية
- ✔ محاكم الاستئناف
- ✔ المحاكم الابتدائية الإدارية
- ✔ محاكم الاستئناف الإدارية
- ✔ محاكم الاستئناف التجارية
- ✔ محكمة النقض
- ✔ المجلس الأعلى للسلطة القضائية

الطبعة 2025

الفهـــرس

الفرع الأول: مبادئ التنظيم القضائي 11
المبحث الأول: استقلال السلطة القضائية 12
المطلب الأول:الضمانات المعززة لاستقلال القضاء 13
المطلب الثاني: المجلس الأعلى للسلطة القضائية دعامة أساسية لاستقلال القضاء. 16
الفقرة الأولى: المنظور الجديد لتسيير المجلس الأعلى للسلطة القضائية. 16
الفقرة الثانية: المنظور الجديد لاختصاصات المجلس الأعلى للسلطة القضائية 19
المبحث الثاني: المجانية والمساعدة القضائية. 21
المطلب الأول: المساعدة القضائية بقوة القانون 23
المطلب الثاني: المساعدة القضائية بناء على طلب 24
المبحث الثالث: القضاء الجماعي والقضاء الفردي 25
المبحث الرابع: علنية الجلسات 27
المبحث الخامس: تضمين الرأي والرأي المخالف 28
المبحث السادس: تفعيل اللغة الأمازيغية 29
الفرع الثاني: غرف قضاء القرب 31
المبحث الأول: تنظيم غرف قضاء القرب بالمحاكم الابتدائية 33
المطلب الأول: تأليف غرف قضاء القرب 33
المطلب الثاني: نظام الجلسات وإصدار الأحكام في غرف قضاء القرب 39
المبحث الثاني:الاختصاص والمسطرة أمام غرف قضاء القرب 42
المطلب الأول: خصوصيات المسطرة أمام غرف قضاء القرب 43
المطلب الثاني: الاختصاص النوعي والمكاني لغرف قضاء القرب 45
الفرع الثالث: المحاكم الابتدائية 55
المبحث الأول: تأليف المحاكم الابتدائية والمسطرة المتبعة أمامها 55
المطلب الأول: تأليف وتنظيم المحاكم الابتدائية 56
المطلب الثاني: المسطرة المتبعة أمام المحاكم الابتدائية 59

الفقرة الأولى : تقييد الدعوى..... 60
الفقرة الثانية: الجلسات والأحكام..... 60
المبحث الثاني: اختصاصات المحاكم الابتدائية..... 62
المطلب الأول: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية..... 62
الفقرة الأولى: الاختصاص الموضوعي العام والخاص للمحاكم الابتدائية..... 63
الفقرة الثانية: الاختصاص الاستعجالي للمحاكم الابتدائية..... 70
المطلب الثاني : الاختصاص المحلي..... 74
الفقرة الأولى: الأصل في الاختصاص المكاني..... 75
الفقرة الثانية: الاستثناء في الاختصاص المكاني..... 76
الفقرة الثالثة: علاقة الاختصاص المحلي بالنظام العام..... 78
الفرع الرابع: المحاكم الابتدائية التجارية..... 81
المبحث الأول: تأليف المحاكم الابتدائية التجارية والمسطرة المتبعة أمامها..... 82
المطلب الأول: تأليف المحاكم الابتدائية التجارية..... 82
الفقرة الأولى: قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة..... 83
الفقرة الثانية: كتابة ضبط و كتابة للنيابة العامة بالمحكمة التجارية..... 86
المطلب الثاني: المسطرة المتبعة أمام المحاكم الابتدائية التجارية..... 86
الفقرة الأولى: التشكيلة القضائية أمام المحاكم الابتدائية التجارية..... 86
الفقرة الثانية: المسطرة أمام المحاكم الابتدائية التجارية..... 87
الفقرة الثالثة: الاستدعاء بواسطة مفوض قضائي..... 89
المبحث الثاني: اختصاصات المحاكم الابتدائية التجارية..... 91
المطلب الأول: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية التجارية وإشكالية ارتباطه بالنظام العام..... 91
المطلب الثاني: الاختصاص القيمي والمحلي للمحاكم الابتدائية التجارية..... 95
الفقرة الأولى: الاختصاص القيمي للمحاكم الابتدائية التجارية..... 95
الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية التجارية..... 96

الفرع الخامس: المحاكم الابتدائية الإدارية 99
المبحث الأول: المحاكم الابتدائية الإدارية التأليف والتنظيم والمسطرة 100
المطلب الأول: تأليف وتنظيم المحاكم الابتدائية الإدارية 100
الفقرة الأولى: رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية 101
الفقرة الثانية: المفوض الملكي 102
الفقرة الرابعة: مكتب المحكمة 105
المطلب الثاني: خصوصيات المسطرة أمام المحاكم الابتدائية الإدارية 105
الفقرة الأولى: تحريك الدعوى أمام المحاكم الابتدائية الإدارية 106
الفقرة الثانية: تشكيلة المحكمة 109
المبحث الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية 110
المطلب الأول: الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية الإدارية 110
الفقرة الأولى: القاعدة العامة للاختصاص المحلي 111
الفقرة الثانية: الاستثناءات الواردة على القاعدة العامة 112
الفقرة الثالثة: الاختصاص المحلي وعلاقته بالنظام العام 114
المطلب الثاني: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية الإدارية 115
الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية الإدارية من خلال المادة 8 115
المطلب الثاني: الاختصاص النوعي الاستعجالي لرئيس المحكمة الابتدائية الإدارية 119
الفقرة الثانية: علاقة الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية بالنظام العام 120
الفرع السادس: محاكم الاستئناف 123
المبحث الأول: محاكم الاستئناف: التأليف المسطرة 124
المطلب الأول: تأليف محاكم الاستئناف 124
الفقرة الأولى: الرئيس الأول: 125
الفقرة الثانية: كتابة الضبط 125
الفقرة الثالثة: النيابة العامة 125
المطلب الثاني : تنظيم المحاكم الاستئنافية 126
المبحث الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف 128

المطلب الأول: الاختصاص الموضوعي لمحاكم الاستئناف 128
الفقرة الأولى: الاختصاص الموضوعي العام 128
الفقرة الثانية: الاختصاص الموضوعي الخاص 130
المطلب الثاني: الاختصاص الرئاسي لمحكمة الاستئناف 131
الفقرة الأولى: الأساس القانوني لاختصاص الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف في القضايا الجنائية 132
المبحث الثالث: خصوصيات المسطرة أمام محاكم الاستئناف 133
المطلب الأول: اعتماد نظام القضاء الجماعي 134
المطلب الثاني: طبيعة المسطرة أمام محاكم الاستئناف 135
الفرع السابع: محاكم الاستئناف الإدارية 137
المبحث الأول: تأليف وتنظيم محاكم الاستئناف الإدارية واختصاصاتها 138
المطلب الأول: تأليف وتنظيم محاكم الاستئناف الإدارية 138
الفقرة الأولى: تأليف محاكم الاستئناف الإدارية 138
الفقرة الثانية: تنظيم محاكم الاستئناف الإدارية 139
المطلب الثاني: اختصاصات محاكم الاستئناف الإدارية 141
الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي لمحاكم الاستئناف الإدارية 141
الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي لمحاكم الاستئناف الإدارية 144
المبحث الثاني: طرق الطعن والمسطرة المتبعة أمام محاكم الاستئناف الإدارية 146
المطلب الأول: الإجراءات المسطرية أمام محاكم الاستئناف الإدارية 146
الفقرة الأولى: اجراءات الاستئناف 146
الفقرة الثانية: الإعفاء من الرسوم القضائية وانعقاد الجلسات 147
المطلب الثاني: طرق الطعن ضد قرارات محكمة الاستئناف الإدارية 148
الفقرة الأولى: التعرض وتعرض الغير الخارج عن الخصومة 149
الفقرة الثانية: إعادة النظر 152
الفرع الثامن: محاكم الاستئناف التجارية 157
المبحث الأول: تأليف محاكم الاستئناف التجارية والمسطرة المتبعة أمامها 158

المطلب الأول: تنظيم محاكم الاستئناف التجارية 158
الفقرة الأولى: تأليف جناح الرئاسة 159
الفقرة الثانية: تأليف جناح النيابة العامة 160
المطلب الثاني : المسطرة المتبعة أمام محاكم الاستئناف التجارية 163
الفقرة الأولى: القضاء الجماعي 164
الفقرة الثانية: المسطرة الكتابية 166
الفقرة الثالثة : الاستدعاء أو التبليغ بواسطة المفوض القضائي 167
المبحث الثاني : اختصاص محاكم الاستئناف التجارية 171
المطلب الأول: الاختصاص النوعي 171
الفقرة الأولى : اختصاصات رئيس محكمة الاستئناف التجارية 172
الفقرة الثانية: اختصاصات النيابة العامة لدى المحاكم الاستئناف التجارية 176
المطلب الثاني : الاختصاص المحلي 177
المطلب الثالث: علاقة الاختصاص بالنظام العام 179
الفقرة الأولى: علاقة اختصاص النوعي بالنظام العام 179
الفقرة الثانية: علاقة الاختصاص المحلي بالنظام العام 180
الفرع التاسع: محكمة النقض 181
المبحث الأول: تأليف وتنظيم محكمة النقض 184
المطلب الأول: تأليف محكمة النقض 184
الفقرة الأولى: الرئيس الأول لمحكمة النقض 185
الفقرة الثانية: الوكيل العام والمحامي العام لدى محكمة النقض 186
الفقرة الثالثة: كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة بمحكمة النقض 186
المطلب الثاني: تنظيم محكمة النقض 188
المبحث الثاني: اختصاصات محكمة النقض 189
المطلب الأول: خرق القانون الداخلي 190
المطلب الثاني: خرق قاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف 191
المطلب الثالث: عدم الاختصاص 191

المطلب الرابع: الشطط في استعمال السلطة..... 192
الفرع العاشر: المجلس الأعلى للسلطة القضائية 195
المبحث الأول: المجلس الأعلى للسلطة القضائية كضمانة لاستقلال السلطة القضائية 198
المطلب الأول : المسار الإصلاحي لمنظومة العدالة نحو إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية 198
أولا : الإقرار الدستوري للمجلس الأعلى للسلطة القضائية 199
ثانيا: استقلال المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمخرج من مخرجات ميثاق إصلاح منظومة العدالة..... 201
المطلب الثاني : مقاربة مفهومي الأمن القضائي والقانوني..... 204
الفقرة الأولى : الأمن القانوني 205
الفقرة الثانية: الأمن القضائي..... 208
المبحث الثاني: آليات تحقيق المجلس الأعلى للسلطة القضائية لمبدأ الأمن القضائي... 210
المطلب الأول :التدبير الأمثل للوضعية المهنية للقضاة وتعزيز التفتيش القضائي 210
أولا: تدبير الوضعية المهنية للقضاة..... 210
ثانيا: تعزيز التفتيش القضائي..... 219
المطلب الثاني: ضمان استقلال القاضي والعمل على إصدار التوصيات والتقارير ذات الصلة بمجال العدل..... 221
أولا: ضمانات استقلال القاضي 221
ثانيا: وضع التقارير وإصدار التوصيات..... 224
لائحة المراجع..... 227
الفهرس..... 235

محسن الصويب

أستاذ القانون المدني

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - مراكش

صدر للمؤلف

- الملك الغابوي وقواعد حمايته جنائيا
- المدخل السامي إلى التشريع الإسلامي
- المفيد في أحكام التحفيظ والتقييد في ضوء مستجدات القانون رقم 14.07 المغير والمتمم لظهير التحفيظ العقاري
- المدخل لدراسة القانون المغربي نظرية القانون
- المدخل إلى دراسة الشريعة الإسلامية

9 789920 413312